

الخميس 9 جمادي الأول 1437 هـ، 18 فبراير 2016

جريدة عمان

لجنة التدقيق والمراجعة في الشركة ودورها في الحوكمة

يلعب مجلس ادارة الشركة دورا رئيسيا مفصليا في ارساء قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة، وفي هذا الخصوص فان مجلس ادارة الشركة يعتبر مسئولاً أمام المساهمين من جهة وكذلك أمام الجهات الاشرافية والرقابية خاصة تلك المرتبطة بضمان تنفيذ وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في كل القطاعات المؤسسية في البلد.

ويقوم مجلس ادارة الشركة بتنفيذ هذا الدور الهام الملقى علي عاتقه، في ما يتعلق بحوكمة الشركات، عبر وسائل وطرق متعددة من ضمنها تكوين بعض اللجان مع منحها مسئولية، كل علي حدة، متابعة وتنفيذ أدوار محددة موكولة لها. وفي النهاية، يصب تنفيذ مهام كل هذه اللجان مجتمعة في مصب سريان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركة.

من ضمن اللجان الهامة جدا التي يجب علي مجلس ادارة الشركة تكوينها نجد "لجنة التدقيق والمراجعة"، والتي بحكم وضعها تتمتع بالقيام بتنفيذ أدوار عديدة وهامة جدا لضمان التزام الشركة بتحقيق تنفيذ مبادئ الحوكمة وفق مقتضيات القانون وبما يتلاءم مع المهام التي تم تأسيس الشركة من أجلها.

وبصفة خاصة فان علي هذه اللجنة التأكد من عدة أمور متعلقة بكيفية ممارسة الشركة لمهامها للوصول للحوكمة ومن أهمها، التأكد من سلامة وصحة التقارير المالية الصادرة من الشركة، والتأكد من التزام الشركة بالتطبيق السليم للقوانين وكل الأنظمة الرقابية والتنظيمية الصادرة ذات العلاقة بأعمال الشركة، وأيضا التأكد من توفر المؤهلات المطلوبة وتوفر الاستقلال الضروري الذي يمكن المدقق (المراجع) الخارجي للشركة من تنفيذ مهامه علي الوجه الأكمل، وكذلك التأكد من وجود الكيفية المطلوبة لمتابعة وضمان تنفيذ المدقق (المراجع) الداخلي للشركة من تنفيذ مهامه علي الوجه السليم، ثم التأكد أيضا من أن الشركة تباشر مهامها وتقوم بها بما يتماشى مع المعايير المهنية والأخلاقية ووفق

الممارسات السليمة. وعلي هذه اللجنة استنفاد كل السبل الضرورية التي تمكنها من تنفيذ هذه المهام علي أفضل وجه ممكن.

ان اثبات قيام الشركة بممارسة المهام أعلاه بالصورة السليمة، من دون أدني شك، يدل علي أن الشركة تنتهج في عملها الالتزام بمسار تحقيق مبادئ حوكمة الشركات مما يعود بالفوائد عليها وعلي ملاكها والمنتفعين منها. ومن مجمل المهام الجسيمة الملقاة علي عاتق "لجنة التدقيق والمراجعة" المكونة من مجلس الادارة يتبين لنا بجلاء مدي أهمية هذه اللجنة ونطاق دورها الكبير المنشود لضمان التزام الشركة بأحكام الحوكمة.

في العادة تقوم "لجنة التعيينات والحوكمة" في مجلس الادارة بترشيح من تراه مناسباً لعضوية "لجنة التدقيق والمراجعة" من بين أعضاء مجلس الادارة المستقلين، وبعدها يقوم مجلس الادارة باعتماد الاختيار المناسب. والأهمية الممنوحة لهذ اللجنة تتبع من أن أعضاء "لجنة التدقيق والمراجعة" من المستقلين غير المتأثرين بأي تضارب مصالح لعدم ارتباطهم بهذه المصالح لاستقلاليتهم التامة من جميع الجوانب.

ووفق المبادئ العامة للحوكمة يجب أن يكون هناك "أعضاء مستقلون" من ضمن عضوية مجلس ادارة الشركات، ويتم اختيارهم علي حسب خبراتهم ومؤهلاتهم وحسن سيرتهم والتزامهم بتقديم العمل المؤسسي السليم من دون اعتبار للمصلحة الذاتية لأنهم لا يملكون أي مصلحة ذاتية في الشركة. ووجود الأعضاء المستقلون يعمل توازن في المجلس وربما يعيد الأمور لنصابها الصحيح خاصة وأن بعض الأمور المطروحة للنقاش أو القرار قد يكون لبعض الأعضاء مصلحة خاصة فيها وقد تغطي هذه الخصوصية علي الصالح العام للشركة والجهات المرتبطة بها. ولهذا للاستقلالية أهمية ودور حيوي في داخل مجلس ادارة الشركة.

تقوم لجنة التدقيق والمراجعة باختيار رئيس اللجنة لمدة معينة، ويجب أن تجتمع اللجنة بصفة دورية مبرمجة وعلي الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وتتابع الاجتماعات لهذه اللجنة قد يكون مفيداً جداً للأهمية المتوخاة من هذا العمل. وتقوم اللجنة بتعيين سكرتيراً لها من مهامه تنظيم الدعوة للاجتماعات وتدوين المحاضر مع مراعاة السرية خاصة في المسائل المتعلقة بارتكاب أي مخالفات أو تجاوزات مالية أو عدم اتباع الضوابط المحاسبية المالية السليمة، وربما توكل السكرتارية للمدقق الداخلي للشركة...

وتتمتع هذه اللجنة بالسلطات الضرورية للحصول علي أي معلومات تراها سواء من موظفي الشركة أو من خارجها ممن لهم علاقة بالعمل، وكما لها الحق في الاطلاع علي كافة المستندات الضرورية والوثائق ولها عمل كل التحريات أو جمع المعلومات والبيانات

للوصول لما تتطلع اليه من أجل الحقيقة، وكذلك يحق لهذه اللجنة الحصول علي كل الاستشارات المهنية سواء المالية أو الادارية أو القانونية وللدرجة التي تمكنها من تنفيذ مهمتها بطريقة مهنية سليمة. وتقوم "لجنة التدقيق والمراجعة" برقع تقاريرها الدورية والسنوية لمجلس الادارة الذي يجب عليه اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتنفيذ مخرجات ومرئيات توصيات هذه اللجنة لأهميتها خاصة وأنها تصب في مسار تحقيق تنفيذ مبادئ وأحكام حوكمة الشركات، وهذا هو حقيقة ما يتطلع له مجلس الادارة من تكوين "لجنة التدقيق والمراجعة".

هذا ولا بد من أن يتضمن تقرير "لجنة التدقيق والمراجعة" المقدم لمجلس الادارة كل الملاحظات العامة التي تراها اللجنة بخصوص الأمور المالية للشركة والحسابات وكيفية تدقيقها أو اعادة دراستها لتطورها أو تغييرها مع ضرورة تبيان كل المخاطر المرتبطة بذلك. كما تقوم هذه اللجنة برفع تقرير للمساهمين عبر مجلس الادارة متضمنا الكيفية التي قامت بها حيال تنفيذ مهامها وتوضيح كيف أنها قامت بتنفيذ واجبها علي النحو المطلوب وبما يتوافق مع الممارسات المهنية المتبعة لتحقيق مصلحة الشركة وتوابعها.

ولا بد من القول، أنه ليس من مهام "لجنة التدقيق والمراجعة" التخطيط أو القيام بمهمة التدقيق في الشركة أو تقديم ما يفيد بأن التقارير المالية الخاصة بالشركة سليمة ومكتملة وبما يتماشى مع الضوابط المحاسبية المعروفة. وهذه المهمة تنحصر فقط في الادارة التنفيذية للشركة والمدقق (المراجع) الخارجي المعين للقيام بهذه المهمة بصفة روتينية دقيقة ومبرمجة بصورة مهنية سليمة. ان دور لجنة التدقيق والمراجعة يعتبر خارج هذه الاطار الاداري الروتيني البحت.

من أجل ضمان التنفيذ الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات في كل شركة فلا بد من وجود "لجنة التدقيق والمراجعة" في مجلس الادارة. وعلي المجلس، وكذلك المساهمون، مراعاة أهمية دور هذه اللجنة والعمل علي رفدها بالأعضاء القادرين تماما علي تحمل هذه المهمة الشاقة. وكذلك لا بد من اتاحة الفرصة لهم للعمل باستقلالية ومهنية تامة مع فتح الأبواب والملفات وتقديم الدعم اللوجستي والمهني الكامل للجنة لتمكينها من تنفيذ دورها. وكل هذا وذاك لا بد من توفيره، للشعور بفوائد الحوكمة، قبل سؤال هذه اللجنة عما قامت به أو لم تقم به....

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لمجموعة بنك البحرين والكويت

وأستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: awghalib@hotmail.com

Twitter: @1awg